الأمم المتحدة

A/65/127/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٩٧ (هـ) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

القذائف

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

ثانيا – ردود الدول الأعضاء ٢

جمهورية إيران الإسلامية ٢

* وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.

281010 261010 10-58818 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا – ردود الدول الأعضاء

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠]

١ – نظرا للطابع المعقد لمسألة القذائف، فإن تناول مع هذه المسألة الهامة يقتضي نهجا شاملا ومتوازنا وغير تمييزي. وتلبية لهذه الحاجة، أدرج البند المتعلق ”بمسألة القذائف من جميع جوانبها“ لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٩٩، بمبادرة من جمهورية إيران الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم ملحوظ في تناول مسألة القذائف في إطار الأمم المتحدة.

٢ – وترحب جمهورية إيران الإسلامية بتقرير الأمين العام (A/63/176) دون أن توافق بالضرورة على جميع نقاطه. ونظرا للطابع المعقد لهذه المسألة، فإن الاستنتاجات الناجحة التي خلص إليها التقرير تشكل خطوة إيجابية إلى الأمام فيما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها. وكما أشير إليه في التقرير، فقد نجح الفريق في التداول بشأن جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالقذائف وحدد بعض العناصر، على النحو الوارد في الفقرتين ١٧ (ب) و ٢١ من التقرير، للنظر فيها في المناقشات الأخرى المتعلقة بمسألة القذائف من جميع جوانبها.

٣ – وفيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين ١٧ (ب) و (ح)، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي لدى التعامل مع مسألة القذائف من جميع جوانبها التمييز بين ميداني الذخائر التقليدية والذخائر غير التقليدية. ففي الوقت الراهن، تشكل القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية المزودة بأسلحة غير تقليدية أشد خطر يهدد السلام والأمن الدوليين. ونلاحظ بقلق شديد أن القذائف المزودة برؤوس نووية لا تزال تؤدي دورا مهما في المذاهب العسكرية لبعض الدول، كما ورد في الفقرة ١٣ من التقرير. وكما أُشير إليه في الفقرة الفرعية ١٧ (ح) من التقرير، ينبغي التعامل مع خطر القذائف المزودة بأسلحة غير تقليدية باعتباره مسألة تحظى بأولوية قصوى في أي نهج إزاء القذائف في إطار الأمم المتحدة.

٤ – وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠ من التقرير، تؤكد إيران الحاجة إلى نهج شامل ومتوازن وغير تمييزي للتعامل مع المسألة المعقدة للقذائف من جميع جوانبها. ويجب أن يشمل هذا النهج الجوانب غير التقليدية والتقليدية للمسألة، إلى جانب تطبيقات تكنولوجيا القذائف

للأغـراض الـسلمية والمدنيـة. ويجـب أيـضا أن تراعـى في هـذا النـهج الـشواغل الأمنيـة والاحتياجـات الدفاعيـة التقليديـة للـدول. وتتجلـى هـذه الـشواغل الأمنيـة بـشكل أوضـح في المنـاطق الـتي توجـد فيهـا قـوات تابعـة لـدول تقـع خـارج المنطقـة، و لم يتحقـق فيهـا بعـد الانضمام العالمي إلى معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل.

٥ - وفيمـا يتعلـق بـالفقرة الفرعيـة ١٧ (هـ)، توافـق جمهوريـة إيـران الإسـلامية تمامـا علـى أن تشكل مسألة تطبيـق تكنولوجيـا مركبـات الإطـلاق الفـضائية لاسـتخدام الفـضاء الخـارجي في الأغـراض الـسلمية جـزءا مـن أي نهـج شـامل ومتـوازن إزاء مـسألة القـذائف مـن جميـع جوانبها. بيد أننا لا نتفق مع المواقف التي تدعو إلى حرمـان البلـدان الناميـة مـن الحـصول علـى تكنولوجيا الفضاء المدنية بذريعة الشواغل الأمنية. فقد سعت بعض البلـدان الناميـة إلى تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي في مجـال منـصات إطـلاق الـسواتل والنفـاذ إلى الفـضاء بـشكل مـستقل لعـدة أسباب. وهذه الأسباب هي: تزايد مساهمة القدرات الفضائية في طائفـة مـن المـساعي البـشرية والعـدد المحـدود للبلـدان المقدمـة لخـدمات للنقـل الفـضائي التجـاري والتكـاليف الباهظـة لهـذه الخدمات ووجود أمثلة حديثة على تسييسها ووقفها. وللموازنة بين الشواغل الأمنيـة والحاجـة المتزايدة إلى تطبيق تكنولوجيات مركبات الإطلاق الفـضائية لأغـراض مدنيـة، تـدعو إيـران إلى وضع ترتيبات متفق عليها عالميا وإقليميا تهـدف إلى تحقيـق تعـاون دولي موثـوق ويمكـن التنبـؤ به في هذا الميدان.

٦ - أما فيمـا يتعلـق بالمبـادرات خـارج إطـار الأمـم المتحـدة، فنـرى أن هـذه الجهـود تعـاني من أوجه قـصور متأصلة، منـها عـدم شـفافية عمليـات التـشكيل، والتركيـز حـصرا علـى عـدم الانتـشار ومراقبـة الـصادرات، والإغفـال التـام لأهـداف نـزع الـسلاح، وتطبيـق نهـج الكيـل بمكيـالين إزاء تنفيـذ تـدابير عـدم الانتـشار، ووضـع عقبـات أمـام وصـول البلـدان الناميـة إلى تكنولوجيـا الفـضاء الـسلمية. ونتيجـة لجوانـب القـصور الـتي تتـضمنها هـذه المبـادرات، فإنهـا قد أخفقت في تحقيق قبولها ومشروعيتها لدى جميع الدول.

٧ - وكما أشير إليه في الفقرة ١٦ من التقرير، فإن تطوير نظم القذائف الدفاعيـة (الوطنيـة و/أو العالمية) وأثره على السلام والأمن الدوليين يشكلان إحدى المسائل الأساسية التي أثارهـا الفريـق وناقـشها. ونعتقـد أن الجهـود الجاريـة الـتي تقـوم بهـا قـوى خارجيـة في بعـض المنـاطق فيما يتعلق بتطوير نظم القذائف الدفاعية ونشرها، مثل نظـام الـدفاع "Aegis" ونظـام الـدفاع الـصاروخي "Thaad"، (نظـام الـدفاع الجـوي للارتفاعـات العاليـة عـن مـسرح العمليـات) من شأنها أن تعرّض السلام والاستقرار الإقليميين والـدوليين للخطر وتـؤدي بـذلك إلى سـباق تسلح على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٨ - ويبرز التقرير أهمية دور الأمم المتحدة في توفير آلية فعالة لتحديد وتهيئة مجالات لتوافق الآراء. وتعتقد جمهورية إيران أن الأمم المتحدة، بوصفها أكثر الهيئات الدولية شمولا وأوسعها تمثيلا، هي المحفل المناسب لاستكشاف وتهيئة المجالات التي يمكن أن تتوافق فيها الآراء حول المسألة المعقدة المتصلة بالقذائف. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أهمية مواصلة الجهود في إطار الأمم المتحدة لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها على نحو شامل ومتوازن وغير تمييزي. ولبلوغ هذه الغاية، من المستصوب مواصلة المداولات في إطار الأمم المتحدة، مع صب الاهتمام تحديدا على المجالات التي تتوافق فيها الآراء. وكخطوة تالية للمضي قدما في المداولات في إطار الأمم المتحدة، فإننا نشاطر استنتاجات التقرير الواردة في الفقرة ٢١ عن فائدة محاولة التوصل إلى أوجه تفاهم فيما يتعلق بتصنيف القذائف ووصفها.